تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر

Developing the social protection system in Egypt

إعداد

دكتور/ علاء علي علي الزغل

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد

كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م

ملخص

في ظل التقلبات والتغيرات التي يشهدها العالم الان، سواء كانت تقلبات اقتصاديةأو اجتماعية أو مناخية، فجميعها تؤثر بشكل كبير على المجتمعات النامية والفقيرة، وهذا يتطلب كثير من الجهد لتحقيق الحماية الاجتماعية لتلك الدول المحرومة والي تعاني منقص في الغذاء والأموال والصحة والتعليم وغيرها من الموارد الرئيسة التي تحقق الرفاعية للمجتمعات.

ومن خلال ذلك فإن الدولة الان تسعي جاهدة لتحقيق برامج الحماية الاجتماعية بمكا يكفل لهم الحياة الكريمة والدخل الجيد من أجل تحسين المستوي المعيشي وتحسين نوعية الحياة لديهم، وكذلك توفير الاقتصاد الجيد الذي يسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفئات المهمشة والمحرومة وغيرها.

ويث ان الدولة لا تقدر علي القيام بتنفيذ تلك البرامج وحدها مما جعلها تعتمدبشكل أساسي علي منظمات المجتمع المدني وأجهزة تنظيم المجتمع التي تسعي لتنفيذ تلك البرامج.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية– التنمية المستدامة – التطوير

Abstract

In light of the fluctuations and changes that the world is witnessing now, whether they are economic, social or climatic fluctuations, all of them greatly affect developing and poor societies, and this requires a lot of effort to achieve social protection for those disadvantaged countries that suffer from shortages in food, money, health, education and other main resources that Check Rifaiya Communities.

Through this, the state is now striving to achieve social protection programs to guarantee them a decent life and a good income in order to improve the standard of living and improve the quality of life for them, as well as provide a good economy that contributes to achieving social welfare for marginalized and disadvantaged groups and others.

Since the state is not able to implement these programs alone, which made it rely mainly on civil society organizations and community organizing agencies that seek to implement these programs.

Keywords: social protection - sustainable development – development

مقدمة:

تعد التنمية هدفاً أساسياً تسعي إلى تحقيقه غالبية المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، على اعتبارها وسيلة أساسية يمكن عن طريقها تحقيق معدلات مرتفعة من الرقى والتقدم والرفاهية، وكذلك في محاولة منها للخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التقدم.

ويعد الفقر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. ومما لا شك فيه أن القضاء على الفقر أو الحد منه هدف لا تختلف حوله المجتمعات والدول، ولذا يعد الهدف المحوري لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ هو: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وهو ما يعرف بالفقر متعدد الابعاد (التعليم والصحة ومستوى المعيشة).

وفي ظل التقلبات الاقتصادية التي تشهدها بلدان العالم من آن لآخر، تتأثر قطاعات مختلفة بتلك التغيرات، ويظل النصيب الأكبر من حظ المواطنين الذين يعانون من حالة غياب سياسات حماية اجتماعية واضحة، لذلك شرعت دول العالم المختلفة في تبني برامج حماية اجتماعية تهدف لحماية المواطنين من الآثار الاقتصادية الضارة مع تحقيق تنمية مستدامة.

وبناء على ذلك، فقد طبقت مصر وبرامج متعددة لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المستحقة بهدف الحد من الفقر وتمكينهم من تحقيق مستوى معيشي لائق، والتخفيف من الآثار السلبية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث شملت برامج الدعم السلعي والنقدي وأنظمة الضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية. وتأسست مجموعة من الكيانات الوظيفية التي تعُنى بتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية، وهو ما يشكل ملامح منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية في مصر.

وفى ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ ومراجعة الدولة لدورها، والسعي نحو اقتصاد السوق، فإن تغييراً حتمياً سوف يطرأ على السياسة الاجتماعية، سيسهم هذا في ضرورة تغيير فلسفة الحماية الاجتماعية من شمول كل الفئات وعدم الترابط بين التحويلات النقدية والعينية وأهداف التنمية المتنوعة إلى التكامل والتركيز والتوجيه نحو فئات معينة، وأن يصبح القطاع الخاص والمجتمع المدني شريكين أساسيين في تمويلها وتوجيهها وتفعيلها وتحويلها إلى أداة منتجة في بعض جوانبها.

وفى ضوء ما سبق، تأتى هذه الورقة لرصد واقع الحماية الاجتماعية في مصر، وتحديد التحديات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في مصر، وصولاً لرؤية مقترحة لتطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر.

أولاً: منهجية إعداد الورقة

اعتمدت منهجية إعداد هذه الورقة على مراجعة عدد من الدراسات والبحوث العالمية والمحلية المرتبطة بالحماية الاجتماعية المنشورة بما فيها التقارير الحكومية المنشورة والاستراتيجيات والبرامج الرسمية، إضافة إلى التقارير المنشورة من المنظمات الدولية. التي تستهدف دراسة وتحليل الماضي والحاضر بطريقة استقرائية، وذلك وصولاً لصياغة رؤية مقترحة لتطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر.

ثانياً: الحماية الاجتماعية:

تعرف الحماية الاجتماعية بأنها، مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى منع الفقر وأوجه الضعف والاستبعاد الاجتماعي، أو حماية الناس منها، طيلة مسار حياتهم، مع تأكيد خاص على الجماعات المستضعفة. (اليونيسيف، ٢٠١٩، ص٢). كما تعرف بأنها، مجموعة من السياسات والبرامج العامة والخاصة التي تقوم بها المجتمعات في مواجهة مختلف حالات الطوارئ للتعويض عن غياب أو انخفاض كبير في الدخل من العمل، وتوفير المساعدات للأسر ذات الأطفال، وكذلك تزويد الناس بالرعاية الصحية والإسكان (هاشم، ٢٠١٤، ص ١٩).

وكذلك تعرف بأنها، كافة التدابير التي تقدم إعانات مادياً أو عينياً، لإعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي وتأمين الحماية من خلال آليات اكتتابية أو غير اكتتابية (أو مزيج منها)، سواء نقداً أو عيناً، لإعمال حق الإنسان في الضمان الاجتماعي وتأمين الحماية، في جملة أمور (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢١، ص١١).

ثالثاً: أهداف الحماية الاجتماعية:

يتحدد الهدف الأساسي للحماية الاجتماعية في "**منع وتقليل أوجه الضعف الاقتصادية والاجتماعية لأشد قطاعات المجتمع حرمانا واستبعادا اجتماعيا**" (Government of the of the Kingdom of Lesotho ,2014).

وتساعد الحماية الاجتماعية على تحقيق ثلاث نتائج مهمة: (سيلفا، جوانا، وآخرون ،٢٠١٢، ص٦).

١. **تحسن المستويات المعيشية:** من خلال الحماية من الفقر المدقع والتخفيف من الفقر
٢. **تعزيز القدرة على التعافي من الصدمات الاقتصادية:** من خلال مساعدة الأسر على التغلب على تأثيرات الصدمات السلبية على الفقراء والمهمّشين.
٣. **الإدماج الاجتماعي:** من خلال تمكين الاستثمار في رأس المال البشري (مثل دعم الحضور المدرسي والتغذية الأفضل للأطفال)

فمن دون الحماية الاجتماعية، قد تغرق الأسر الفقيرة أكثر فأكثر في حلقة الفقر، وقد تلقي الصدمات الاقتصادية بثقل أكبر على الأسر ذات الدخل المتدني.

رابعاً: وظائف الحماية الاجتماعية

تتعدد وتتدرج وظائف الحماية الاجتماعية، ولعل أهم هذه الوظائف تتمثل فيما يلي: (Devereux S & Sabates Wheeler ,2004, p 12).

١. **الوظيفة الحمائية:** من خلال تخفيف الشعور بالحرمان عن طريق تقديم الدعم النقدي والعيني للفئات التي تعاني من الحرمان، وتقترب هذه الوظيفة من فكرة الإغاثة.
٢. **الوظيفة الوقائية:** من خلال تجنب الوقوع في أسر الحرمان، بتوسيع شبكات التأمينات الاجتماعية وأنظمة الادخار وصناديقه.
٣. **الوظيفة التعزيزية:** من خلال تعزيز القدرات والتمكين بما يؤدي إلى الحصول على دخل، مثل برامج الأشغال العامة وغيرها من برامج عمل السوق النشط.
٤. **الوظيفة التحويلية:** إذ يجري التدرج نحو الإنصاف والشمول والتمكين.

خامساً: نظام الحماية الاجتماعية في مصر (نظرة عامة)

يتسم نظام الحماية الاجتماعية بالتشعب والتنوع، ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

(١) نظم الحماية الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات مالية:

أ. **شبكات الأمان الاجتماعي:**

تتعدد وتتنوع أشكال الحماية الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي: لتشمل المساعدات الاجتماعية، والتي تأخذ شكل معاشات شهرية مثل الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة، وتتوجه للأسر الأكثر احتياجا، يضاف إليها إما مساعدات شهرية وأما سنوية خاصة بالأطفال، من أجل ضمان استمرارهم في التعليم، فضلاً عن استحقاقات ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجا.

- **معاش الضمان الاجتماعي:**

ينظم قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ شروط استحقاق هذه النوعية من المساعدات، وهو القانون الذي حل محل قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧. وقد نص القانون على حق الفرد والأسرة الفقيرة في الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي، وتحدد حالة الفرد والأسرة من خلال البحث الاجتماعي الميداني المعتمد على عدد من مؤشرات الاستهداف، والتي

تشمل الدخل والتعليم وعدد أفراد الأسرة والعمل وحالة السكن والحالة الصحية (العجزة والمعاقين) والحالة الاجتماعية (اليتيم – الأرملة – المطلقة). وتمثل خدمات الضمان الاجتماعي مظلة بها عدد من الخدمات التي تتراوح بين الدورية والطارئة. (وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg).

- **برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة:**

يعد برنامج تكافل وكرامة من أهم برامج منظومة سياسات الحماية الاجتماعية، حيث ساهم في نمو حجم الدعم ووصوله إلى مستحقيه، فقد بلغت نسبة نمو الدعم النقدي للأسر الأكثر احتياجاً نحو ١٢٠% على مدار ما يقرب من خمس سنوات، كما تطورت نسبة الإناث المستفيدات من الدعم النقدي المشروط ضمن برنامج تكافل وكرامة والمقيدات بنظام البطاقات الذكية، كذلك ازدادت مخصصات الموازنة للدعم النقدي بفارق خمس أضعاف ما بين عامي ٢٠١٤ إلى العام الحالي لتصل إلى ١٩ مليار جنيه (وزارة المالية، ٢٠٢٢/٢٠٢١).

ب. برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي والتغيير الثقافي:

بدأت وزارة التضامن العمل على مكون التمكين الاقتصادي عبر مجموعة من البرامج الهادفة لتوفير فرص عمل وتأهيل الفقراء للانخراط في سوق العمل، مثل برنامج" فرصة"و "مستورة"وغيره من البرامج، وهي في الحقيقة برامج تقع في إطار برامج سوق العمل النشط، ومكون أساسي لحزمة الحماية الاجتماعية في أي مجتمع (وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg).

- **برنامج" فرصة"**

يعد برنامج مكمل لبرامج التحويلات النقدية المشروطة وبرامج المساعدة الأخرى لدعم الفئات الأكثر احتياجا من خلال مساعدتها على إيجاد فرص عمل مناسبة، مما يزيد من دخول الأسر المستهدفة بدل من الاعتماد على المساعدات الاجتماعية. فالهدف الرئيسي لبرنامج "فرصة" خلق منظومة متكاملة لدعم الأفراد والأسر محدودة الدخل، ودمج أكبر عدد منهم في أنشطة اقتصادية وإنتاجية ناجحة، ومن ثم تعزيز روح العمل والإنتاج والانتقال من الاتكالية إلى الاستقلال الاقتصادي. وفي سبيل إنجاح التجربة يجري العمل على توفير بيئة داعمة للمشروعات المدرة للدخل، ومتناهية الصغر، وسلاسل القيمة، وكذلك تطوير نماذج الشراكات التنموية المستدامة (وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg).

- **برنامج" مستورة" للتمويل متناهي الصغر:**

برنامج" مستورة" للتمويل متناهي الصغر موجه للمرأة، أطلقه بنك ناصر بالتعاون مع صندوق تحيا مصر، وتتنوعِ أنواع القروض التي يقدمها، بين قروض إنتاج حيواني وقروض صناعية وقروض تجارية وقروض خدمية وقروض المشروعات المنزلية، شريطة أن تلتزم تلك المشروعات بالاشتراطات البيئية والصحية. وتتعدد الفئات المستهدفة، لتشمل النساء من ذوي الدخل الشهري مثل: (معاش الضمان الاجتماعي – معاش تكافل وكرامة – مستحقات صرف النفقة من فروع البنك)، وكذلك النساء اللواتي تقدمن للحصول على معاش تكافل وكرامة ولم يحصلن عليه نظرا إلى عدم استيفاء شروط منح المعاش، المرأة القادرة على العمل وليس لها دخل، والنساء العاملات من ذوات الدخل البسيط، وأبناء المرأة مستحقة الدعم. (وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg).

- **المشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"**

تستهدف مبادرة" حياة كريمة" توسيع مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة بالتركيز على تلبية احتياجات المواطنين في القرى الأكثر احتياجا، كما تبتغي المبادرة تحقيق هدف العدالة المكانية، وهو الهدف الذي يتعامل مع الفجوة التنموية الجغرافية لصالح بعض المناطق مثل ريف الوجه القبلي وبعض المناطق الأخرى. وتمثل هذه المبادرة نموذجا للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. (وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg).

- **برنامج "وعي"**

يمثل برنامج "وعي" القوة الناعمة لبرامج الحماية الاجتماعية، إذ يهدف إلى نشر وتعزيز الممارسات الإيجابية والتغيير المجتمعي التنموي. أطلق البرنامج في مطلع ٢٠٢٠، ويهدف إلى تكوين قيم واتجاهات وسلوكياتِ مجتمعية إيجابية، تؤدي إلى تحسين جودة الحياة الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد الأسرة، مما يسهم في خروج الأسرة تدريجيا من دائرة الفقر متعدد الأبعاد، ويعزز جهود التنمية المستدامة للمجتمع والدولة.

- **برنامج سكن كريم**

تم إطلاق البرنامج عام ٢٠١٧، بهدف تحسين الأوضاع السكنية والمعيشية والبيئية وتحسين المؤشرات الصحية للأسر الفقيرة الأولى بالرعاية، وبصفة خاصة الذين يتلقون معاش تكافل وكرامة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

ت. الدعم الغذائي:

يعد الإنفاق على السلع التموينية أكبر إنفاق على نظام الحماية الاجتماعية في مصر، يليه دعم الوقود ويتضمن النظام الراهن للتموين عنصرين رئيسيين الخبز البلدي، والبطاقات التموينية. واعتبارا من منتصف عام ٢٠١٤، تم استبدال حصص السلع المدعومة ببدل نقدي شهريا يوفر للمستفيدين من البطاقات التموينية مجموعة متنوعة من السلع للاختيار من بينها، وتم إجراء العديد من الإصلاحات الأخرى التي تحفز المستفيدين على استخدام البطاقات التموينية بدلا من استهلاك الخبز البلدي، وهكذا تحولت مصر من نظام دعم المواد الغذائية من توفير السلع المدعومة العينية إلى نظام القسيمة المفتوحة.

(٢) نظم الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات:

تنقسم برامج الحماية الاجتماعية القائمة على اشتراكات المستفيدين، أو ما يعرف بالممولين، إلى الآتي:

أ. نظام التأمينات الاجتماعية:

جاءت المادة ١٧ من دستور ٢٠١٤ لتنص على أن" تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وتعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفالحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقا للقانون. (دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، ص10).

ب. نظام التأمين الصحي الشامل:

أخذت مصر بنظام التأمين الصحي منذ عام ١٩٦٤ سبيلاً لتأمين المواطن المصري من مخاطر المرض وآثاره. وقد أنشئت الهيئة العامة للتأمين الصحي بالقرار الجمهوري 1209 لسنة ١٩٦٤ لتتولى التنفيذ. وفي ضوء استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، فقد تم صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل، وهو نظام إلزامي لتحسين الرعاية الصحية يقوم على التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية ويقوم على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

(٣) برامج سوق العمل النشطة:

تهدف برامج سوق العمل في العموم إلى تسهيل إدماج الباحثين عن عمل في سوق العمل، مع السعي إلى إدارة مخاطر هذا السوق من خلال توفير دخل في فترات البطالة أو التوقف عن العمل.

وتتمثل برامج سوق العمل النشطة في التدخلات والمبادرات التي تساعد الأفراد في الحصول على وظيفة إذا كانوا بلا عمل، أو الانتقال إلى عمل أفضل. وقد تتضمن سياسات العمل النشطة: المساعدة على البحث عن عمل، توفير مشروعات كثيفة العمالة مثل الأشغال العامة، التدريب وإعادة التدريب، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغيرة، وإعانات دعم الأجور الموجهة للقطاع الخاص. كما توجد السياسات غير النشطة والتي تتمثل في إعانات البطالة والتقاعد المبكر.

سادساً: التحديات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في مصر:

في ضوء ما سبق، يمكن تحديد التحديات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في مصر، وهي:

١. عدم وجود جهة مركزية مسئولة عن نظام الحماية الاجتماعية في مصر
٢. عدم وجود استراتيجية للحماية الاجتماعية في مصر.
٣. ضعف التنسيق والتكامل بين مختلف برامج ومشروعات نظام الحماية الاجتماعية
٤. تصميم برامج الحماية الاجتماعية بمعزل عن البرامج والمشروعات الأخرى.
٥. محدودية التمويل المخصصة للحماية الاجتماعية في الميزانية العامة
٦. اعتماد نظام الحماية الاجتماعية على فلسفة الدعم أكثر من التمكين.
٧. الافتقار إلى رؤية واضح لاستهداف الفئات المستحقة للحماية الاجتماعية
٨. تسرب المنافع من برامج الحماية الاجتماعية إلى غير مستحقيها.

سابعاً: تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر:

تتمثل عناصر تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر في الآتي:

١. **رؤية منظومة الحماية الاجتماعية في مصر:**

"تحو منظومة للحماية الاجتماعية أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامةً لتحقيق حياة كريمة للفئات المستحقة"

٢. **أهداف منظومة الحماية الاجتماعية في مصر:**

الهدف الاستراتيجي لنظام الحماية الاجتماعية " **إعداد نظام للحماية الاجتماعية مبنى على الحقوق والواجبات أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامةً**" ويتفرع منه الأهداف التالية:

- **الإنصاف:** المساعدة على الحماية من الفقر المدقع وخسائر رأس المال البشري الكارثية التي لا يمكن تعويضها.
- **الفرص:** تعزيز تحسين الصحة والتعليم وتنمية المهارات، إلى جانب مساعدة أفراد المجتمع على تأمين الحصول على وظائف أفضل

- **التمكين:** تقديم خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم

٣. سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:

- الانتقال إلى نظام للحماية الاجتماعية أكثر تكاملاً واستدامة.
- إعادة توازن تمويل وأولويات أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية من خلال الانتقال التدريجي من الدعم غير المستهدف إلى النظم والبرامج المستهدفة.
- جعل نظام الحماية الاجتماعية فعالة في الوصول إلى الأسر الأقل دخلاً.
- تحسين كفاءة الانفاق على الحماية الاجتماعية من خلال الاستهداف الدقيق للفقراء.
- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء، وتغيير فلسفة النظام من الاعتماد على الدولة إلى الخروج منه من خلال تمكين الأفراد والأسر من الاعتماد على النفس.
- تعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية (الحكومة، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص) لتقليل الازدواجية في تقديم جهود وخدمات الشبكة.
- تطوير البناء التشريعي والمؤسسي وحوكمة نظام الحماية الاجتماعية.

٤. الفئات المستهدفة:

- أفراد المجتمع الذين هم دون خط الفقر القومي.
- محدودي الدخل المتضررين من برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- المتعطلون عن العمل.
- الأطفال والأيتام.
- كبار السن.
- الأشخاص ذوي الإعاقة.
- المطلقات وغير المتزوجات والأرامل ومن فقدوا المعيل وأبنائهن.
- العمالة غير القادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل.
- المرضى بأمراض مزمنة وغير القادرين على تحمل نفقات العلاج.
- أسر وأبناء الشهداء والأسرى والمفقودين ومن في حكمهم.
- أسر المساجين.

٥. مقترح مكونات نظام الحماية الاجتماعية في مصر

في ضوء الممارسات الدولية المتميزة في مجال الحماية الاجتماعية، نقترح أن تشمل مكونات نظام الحماية الاجتماعية في مصر ما يلي.

- **إنشاء المجلس الأعلى للحماية الاجتماعية في مصر.**

- **الأدوات التنفيذية المقترحة لنظام الحماية الاجتماعية في مصر، وتشمل الآتي:**
  - **صندوق الحماية الاجتماعية:** يضم الصناديق المرتبطة بالحماية الاجتماعية في مصر.
  - **النظم والبرامج:** وهي: (برنامج التحويلات النقدية، برنامج التحويلات النقدية المشروطة، برنامج التحويلات العينية، نظام التأمين الصحي، نظام التأمين الاجتماعي، نظام الإعفاء من رسوم الخدمات الصحية والتعليمية، برنامج الأشغال العامة.
  - **المبادرات والمشروعات:** هي مبادرات ومشروعات يقوم المجلس الأعلى للحماية الاجتماعية بإنشائها لتحقيق هدف محدد، ويخصص لكل مشروع ميزانية معتمدة ضمن الميزانية العامة لصندوق الحماية الاجتماعية، مثل مبادرة حياة كريمة.

المراجع:

١. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر(www.msme.eg).
٢. دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤). القاهرة، الجريدة الرسمية.
٣. سيلفا، جوانا، وآخرون (٢٠١٢): الدمج والمرونة، الطريق للأمام لشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نيويورك، البنك الدولي.
٤. صلاح هاشم (٢٠١٤): الحماية الاجتماعية للفقراء، قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، بيروت، مؤسسة فريدريش.
٥. منظمة الأمم المتحدة للطفولة: اليونيسيف (٢٠١٩): ملخص تنفيذي، إطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة التابع لليونيسف، نيويورك.
٦. منظمة العمل الدولية (٢٠٢١). بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من أجل عالم عمل متمحور حول الإنسان، جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩، التقرير الخامس، مكتب العمل الدولي.
٧. وزارة التضامن الاجتماعي، www.moss.gov.eg.
٨. وزارة المالية (٢٠٢١): موازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، القاهرة.
٩. وزارة المالية، (٢٠٢٠): موازنة المواطن للعام ٢٠٢٠/٢٠٢١، القاهرة.
١٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (٢٠١٥): استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، القاهرة.
11. Government of the of the Kingdom of Lesotho (2014): National Social Protection Strategy, 2014/2015-2018/2019.
12. Stephen Devereux & Rachel Sabates-Wheeler (2004): Transformative social protection, England, Institute of Development Studies, IDS Working Paper 232.